

Distr.: General
20 December 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والستون

11-22 آذار/مارس 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

دليل المناقشة لاجتماعات المائدة المستديرة الوزارية المقرر عقدها في إطار الموضوع ذي الأولوية المعنون "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني"

مذكّرة من الأمانة العامة

أولا - مقدمة

1 - قرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 4/2022 المتعلق بتنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل، أن تتضمن دورة اللجنة جزءا وزاريا من أجل إعادة تأكيد وتعزيز الالتزام السياسي بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وكذلك حقوق الإنسان الخاصة بهما، وضمان المشاركة الرفيعة المستوى في مداورات اللجنة وتسليط الضوء عليها، وأن يتضمن هذا الجزء اجتماعات مائدة مستديرة وزارية أو غير ذلك من الحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى.

2 - ووفقا لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، بصيغته الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2020، ستنظر اللجنة في موضوع "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع



النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني، باعتبارها الموضوع ذا الأولوية للجنة في دورتها الثامنة والسنتين، المقرر عقدها في الفترة من 11 إلى 22 آذار/مارس 2024. وعملاً بذلك القرار، يُقترح أن تعقد اللجنة في تلك الدورة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية لإتاحة الفرص أمام الوزراء للمشاركة على مستوى رفيع في المناقشات بشأن المسائل الرئيسية المثارة في إطار الموضوع ذي الأولوية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية

3 - تعقد اللجنة في إطار الموضوع ذي الأولوية أربعة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية بشأن الموضوعين الفرعيين التاليين:

- (أ) تعبئة التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء فقر النساء والفتيات؛
- (ب) الممارسات الجيدة لتعزيز المؤسسات وتعبئة أقصى قدر من التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

4 - وسينصب التركيز في اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية على تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتصل بالموضوعين الفرعيين المقترحين. وسيُدعى الوزراء إلى إبراز الخطوات والتدابير اللازمة لضمان أن تسهم التدابير الوطنية إسهاماً فعالاً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وفي تمتعهن الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لهن من خلال تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومُعجّل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية.

باء - المشاركون

5 - ستتيح اجتماعات المائدة المستديرة للوزراء الفرصة للتداول والنقاش. وستكون هذه الاجتماعات مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين.

6 - ويُرعى من الوزراء أن يحددوا سلفاً، وفي موعد أقصاه 23 شباط/فبراير 2024، اجتماع المائدة المستديرة الذي يفضلون المشاركة فيه، كما يُرجى منهم تحديد خيار ثانٍ تحسباً لنفاذ مقاعد الخيار الأول. ومن المتوقع أن يشارك في كل اجتماع مائدة مستديرة عدد يتراوح بين 20 و 25 وزيراً. ومن المتوقع أن يتكلم كل وفد في اجتماع مائدة مستديرة واحد فقط. وسيتلقى رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية قائمة بمن سجلوا أسماءهم من الوزراء للمشاركة في كل اجتماع مائدة مستديرة، إلا أن قوائم المتكلمين لن تُعدّ سلفاً. وسيتولى رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية توجيه المناقشات لتشجيع التفاعل فيها. وسيدلى بالبيانات من خلال مداخلات الوزراء الحاضرين فعلياً في القاعة بمقر الأمم المتحدة فقط. ويجب ألا تتجاوز مدة المداخلات ثلاث دقائق، وسيجري التركيز على الحوار. وسيُدعى الوزراء إلى طرح الأسئلة وإبداء التعليقات بشأن المداخلات التي تُقدّم أثناء الحوار. ويحدّد بشدة عدم تقديم بيانات خطية. وضمناً لإدارة الوقت، سيجري تلقائياً كتم صوت الميكروفونات عند انتهاء الوقت المخصص للمتكلم.

جيم - مواعيد وأماكن عقد الاجتماعات

7 - تُعقد اجتماعات المائدة المستديرة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء، 12 آذار/مارس 2024، من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00، ويوم الأربعاء، 13 آذار/مارس 2024، من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00، على النحو المبين في الجدول أدناه.

موضوع المائدة المستديرة	التوقيت	الموقع
تعبئة التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء فقر النساء والفتيات	12 آذار/مارس، من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30	غرفة الاجتماعات 4
الممارسات الجيدة لتعزيز المؤسسات وتعبئة أقصى قدر من التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	12 آذار/مارس، من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00	غرفة الاجتماعات 4
تعبئة التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء فقر النساء والفتيات	13 آذار/مارس، من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30	غرفة الاجتماعات 4
الممارسات الجيدة لتعزيز المؤسسات وتعبئة أقصى قدر من التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	13 آذار/مارس، من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00	غرفة الاجتماعات 4

دال - النتائج

8 - ستتخذ نتائج اجتماعات المائدة المستديرة شكل موجزات يقدمها رؤساء هذه الاجتماعات وتُعد بالتشاور مع المجموعات الإقليمية عن طريق أعضاء المكتب.

ثالثا - بنود للمناقشة في اجتماعات المائدة المستديرة

ألف - معلومات أساسية

9 - ستتيح المناقشة التي تجري في إطار الموضوع ذي الأولوية للجنة فرصة للنظر في الموضوع في سياق السبل الكفيلة بتعجيل التدابير المراعية للاعتبارات الجنسية في جميع المجالات المعنية بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام 2030، وعقد العمل من خلال وضع وتنفيذ قوانين وسياسات تكون مراعية للمنظور الجنساني ومساندة لمصالح الفقراء، مدعومة بتمويل مستدام ومؤسسات تكون خاضعة للمساءلة، من أجل إنهاء فقر النساء والفتيات بجميع أبعاده.

10 - وسيُدعى الوزراء خلال اجتماعات المائدة المستديرة إلى النظر في المسائل الواردة في دليل المناقشة أدناه، وتسليط الضوء على أحدث السياسات والتشريعات والأنظمة والبرامج والاستراتيجيات التي أثبتت نجاحها في تعبئة التمويل اللازم للاستثمارات من أجل إنهاء فقر النساء والفتيات، بسبل منها تعزيز العمل اللائق، وتحسين تدابير الحماية الاجتماعية، والهياكل الأساسية الاجتماعية، واقتصاد الرعاية، والخدمات العامة.

11 - ويمكن للوزراء أن يُطلعوا الحاضرين على الاستراتيجيات والتجارب الحديثة التي أسهمت في دعم توسيع الحيز المالي للقضاء على الفقر؛ وتعزيز خضوع المؤسسات العامة المساءلة؛ وضمان مشاركة النساء اللاتي يعشن في فقر مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة وذات مغزى؛ وتحسين جودة وتوافر البيانات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد؛ وتشجيع الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة. ويُدعى الوزراء إلى الاستعانة بدليل المناقشة والرجوع إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية (E/CN.6/2024/3).

باء - دليل المناقشة

تعبئة التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء فقر النساء والفتيات

12 - تعاني النساء من معدلات فقر أعلى عموماً مما يعاني منه الرجال، ومن المتوقع أن تستمر فجوة الفقر بين الجنسين حتى منتصف القرن. فحالياً، تعيش 10,3 في المائة من النساء في فقر مدقع، وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، ستظل نسبة تُقدر بنحو 8 في المائة من النساء في العالم تعيش بأقل من 2,15 دولار في اليوم بحلول عام 2030. وتتقاطع عوامل التمييز الهيكلي وتشمي المعايير الجنسانية والقوالب النمطية مع الحرمان الاقتصادي لتحديد فرص حصول النساء والفتيات على الأراضي وخدمات الرعاية الصحية والتعليم وولوجهن سوق العمل. ويؤدي ذلك إلى حالات حرمان متعددة ومضاعفة، منها الحرمان من الحق في مستوى معيشة لائق.

13 - ويتطلب القضاء على فقر النساء والفتيات التمويل اللازم، من جميع المصادر، لتعزيز تمكين المرأة من خلال إتاحة فرص حصولها على العمل اللائق، والخدمات العامة اليسيرة المنال، والهياكل الأساسية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والبنى التحتية المستدامة. ويتوقف الحيز المالي لهذه الاستثمارات على توفير نظام مالي عالمي ووطني ملائم. غير أن عدم التكافؤ في شبكة الأمان المالي العالمية يدل على أن البلدان النامية تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل اللازم لتلبية احتياجات الأشخاص و/أو محدودية الاعتمادات المخصصة لذلك. وعلاوةً على ذلك، تعوق أعباء الديون الحيز المالي المتاح لتقليص مظاهر عدم المساواة والاستثمار في الخدمات الأساسية، كما أن نقص التعاون الدولي في المسائل الضريبية أفضى إلى ارتفاع مستوى التدفقات المالية غير المشروعة التي أضحت تستنزف البلدان الإيرادات الحيوية.

14 - ويتعين وضع سياسات مالية استناداً إلى تحليل جنساني متين، مما يمكن أن يقدم بيانات وأدلة على احتياجات النساء اللاتي يعشن في فقر. ولا تزال الموارد العامة المحلية تشكّل المصدر الرئيسي لتمويل السلع والخدمات العامة ولمعالجة مظاهر عدم المساواة والفقر. ولتعبئة الموارد العامة المحلية بإنصاف يتعين أن تنظر الحكومات في السبل الكفيلة بتحويل التوزيع الضريبي إلى نظام جبائي تصاعدي، بطرق شتى منها زيادة الضرائب على الشركات وفرض الضرائب على الثروة والضرائب على الأرباح الرأسمالية، بموازاة مع التخفيض في الوقت نفسه من الضرائب التنازلية التي تشكّل عبئاً أشد وقعاً على النساء اللاتي يعشن في فقر. وينبغي أن تحظى تعبئة الموارد بثقة الجمهور وأن تستند إلى مبادئ الانفتاح والشفافية والمعاملة المنصفة.

15 - ويُدعى الوزراء إلى النظر في الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن للحكومات والمؤسسات المالية الدولية أن تدمج مراعاة منظور جنساني في شبكات الأمان المالي العالمية؟

(ب) ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات لزيادة الموارد المخصصة لمعالجة فقر النساء والفتيات زيادة كبيرة من خلال تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر (العامة والخاصة والوطنية والدولية)؟

(ج) ما هي الممارسات الجيدة المتبعة في وضع السياسات الضريبية التصاعدية القائمة على التحليل الجنساني؟

(د) ما الذي تعتبره الحكومات مصادر هامة للتمويل الإضافي الذي يمكن تعبئته بإنصاف وتوجيه مساره لمعالجة فقر النساء والفتيات؟

الممارسات الجيدة لتعزيز المؤسسات وتعبئة أقصى قدر من التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

16 - لا بد من وجود مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة لتعبئة أقصى قدر من التمويل لعملية تحقيق المساواة بين الجنسين. فالمؤسسات الاقتصادية التمثيلية والمتنوعة المنحى يمكن أن تقود وضع سياسات اقتصادية مناصرة للفقراء وشاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني. ولا بد من مشاركة المرأة في تلك المؤسسات لمكافحة التحيز الجنساني والقوالب النمطية تجاهها سواء في عملية تقرير السياسات أو في النتائج السياسية. ولا تزال الحواجز الهيكلية تحول دون تقلد العديد من النساء أدواراً قيادية في تقرير السياسات الاقتصادية. ولئن كانت وزارات المالية تحدد نطاق السياسة المالية الوطنية وتوجهها، فإن قدرتها على تحليل الآثار الجنسانية المترتبة على سياساتها المالية، بما فيها الضرائب والإنفاق، كثيراً ما تكون محدودة. كما أن المصارف المركزية كثيراً ما تقتصر على القدرة على إخضاع سياساتها النقدية لتحليل جنساني. وتمثل أيضاً المؤسسات الأخرى، بما فيها الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، جهات فاعلة ذات دور حاسم فيما يتعلق بتعزيز وضع سياسات شاملة لعدة قطاعات ودعم زيادة اتساق السياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. غير أنها كثيراً ما تعاني من قلة الموارد والافتقار إلى السلطة داخل الحكومات.

17 - ويمكن أن تسهم المؤسسات الاقتصادية من قبيل وزارات المالية في تعزيز التحليل الجنساني في عمليات الميزنة الوطنية والمحلية لتعبئة أقصى قدر من التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. فمن خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، يمكن أن تجري الحكومات تحليلاً للآثار الجنسانية المترتبة على سياسات الميزانية وقراراتها وأن توجه مخصصات الميزانية إلى السياسات الداعمة للمساواة بين الجنسين وتعالج فقر النساء والفتيات. ومن المسائل ذات الأهمية المحورية لهذه الجهود تعزيز حُسن توقيت البيانات العامة المتعلقة بمخصصات ونفقات الميزانيات الجنسانية وإمكانية الاطلاع على هذه البيانات لكي يتسنى للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة متابعة تدفقات الموارد العامة وتقييم مدى تلبية الاستثمارات العامة لاحتياجات وأولويات النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر.

18 - وتتطلب التغييرات الاقتصادية والمؤسسية اللازمة لإنهاء فقر المرأة إحداث تحول نحو وضع استراتيجيات إنمائية جديدة مراعية لحقوق الإنسان وينصب فيها التركيز على رعاية الناس والكوكب. فتعبئة أقصى قدر من التمويل للاستثمارات في اقتصاد الرعاية يمكن أن تسهم في الحد من فقر النساء والفتيات، في حين أن الإنفاق العام على الهياكل الأساسية الاجتماعية يحقق فوائد إيجابية غير مباشرة ويعزز إنتاجية الاقتصاد. وتدعم الاستثمارات في الخدمات العامة ذات النوعية الجيدة واليسيرة المنال تنمية القدرات البشرية، ومن ثم التخفيف من عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتسهم في توفير فرص العمل اللائق للمرأة.

19 - ويُدعى الوزراء إلى النظر في الأسئلة التالية:

- (أ) ما هي الممارسات الجيدة لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها على قدم المساواة في المؤسسات الاقتصادية وتوليها أدواراً في الدفع قدماً بوضع سياسات اقتصادية مراعية للمنظور الجنساني ولمصالح الفقراء؟
- (ب) ما هي التدابير التي تتخذها الحكومات لتعزيز سلطة المؤسسات العامة وقاعدة مواردها وخبرتها التقنية، بما في ذلك الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؟
- (ج) ما هي الممارسات الجيدة لإدماج المساواة بين الجنسين في التخطيط والميزنة الوطنيين من أجل توجيه التمويل العام على نحو فعال نحو السياسات التي تعالج فقر النساء والفتيات؟
- (د) ما هي التدابير التي تتخذها الحكومات لتحقيق استراتيجيات إنمائية جديدة للاقتصادات المستدامة، مع التركيز على تعبئة أكبر قدر من التمويل للاستثمارات في اقتصاد الرعاية والخدمات العامة ذات النوعية الجيدة واليسيرة المنال؟